**أ-د/ إبراهيم أبراش**

**Ibrahemibrach1@gmail.com**

**في مفهوم أزمة المشروع الوطني والخيارات الممكنة للخروج من الأزمة**

وسيط ضجيج الاختلافات والصراعات المحتدمة بين الفلسطينيين في غالبية القضايا المصيرية ،خلافات يعكسها الواقع كما الخطاب السياسي لكل القوى السياسية ،وسط ذلك تبرز نقطة التقاء أو اتفاق في خطاب كل القوى السياسية والنخب الاجتماعية وحتى المواطنين العاديين وهي مفردة الأزمة،أزمة النظام السياسي ،أزمة المشروع الوطني ،أزمة منظمة التحرير الفلسطينية ،أزمة اليسار الفلسطيني ،أزمة النخبة الفلسطينية،أزمة المفاوضات والتسوية ،أزمة المقاومة ،الأزمة المالية للسلطة ،أزمة الحصار في غزة ،الخ .حتى انتصارات الوهم التي يقول بها البعض لا تخفي حقيقة أزمتهم ولا تنطلي على الجماهير التي تعرف وتعيش الواقع سواء في غزة أو الضفة .

 هناك نهجان بل يمكن القول إستراتيجيتان في التعامل مع الأزمة /الأزمات ،الأولى إستراتيجية الإلهاء وهي إستراتيجية النخب السياسية والاجتماعية المستفيدة من والمتعيشة من الأزمة ومعها بطبيعة الحال إسرائيل والرباعية ،فهذه تتجنب الذهاب مباشرة لجوهر الأزمة ولا تريد للشعب أن يعرف جوهر الأزمة وأسبابها الحقيقية – مع أن الشعب بات يعرف – وبالتالي تلهي الشعب بأزمات ومشاكل لا تنتهي : أزمة راتب ،أزمة غلاء ،أزمة كهرباء ،أزمة وقود ،أزمة معابر ،أزمة امن ،أزمة حصار ،أزمة اعتقالات ،أزمة اتهامات وتراشق إعلامي ، الخ .أزمات تطرق راس المواطن صباح مساء وتجعله في حالة قلق وانشغال يومي في تأمين قوت يومه وأمنه الشخصي وبالتالي يبتعد عن الانشغال بالهم الوطني وقضيته الرئيسية وهي مواجهة الاحتلال .مقابل ذلك هناك الإستراتيجية المُغَيَبة وهي إستراتيجية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع حركة تحرر وطني ،إنها الإستراتيجية التي يتحدث عنها المتحاورون في كل جلسة من جلسات الحوار الوطني التي تعد بالمئات ،دون أن يتوصلوا إلى اتفاق كامل حولها ،وإن اتفقوا تغيب الإرادة في تنفيذها .

لذا فإن أي حديث عن البدائل والمخارج لأزمة النظام السياسي يجب أن يكون في إطار رؤية إستراتيجية لمجمل النظام السياسي ،وهذا يتطلب أولا تشخيص الأزمة والخلل كما أشرنا أعلاه والبحث إن كان خللا وظيفيا أم خللا بنيويا أم كلاهما معا؟ تسويق الخلل بأنه خلل وظيفي معناه أن لا مشكلة في بنية المنظمة والسلطة والقوى الأخرى بما فيها حماس وكذا النخب السياسية ، وكل ما هو مطلوب فقط تحسينات أو تعديلات على الأداء مع بقاء النخب والمؤسسات على حالها ،وهذا التعامل مع الأزمة سيجعلنا ندور في حلقة مفرغة لأن الأزمة أكبر من مجرد خلل في الوظائف .الأزمة في رأينا إستراتيجية تمس بنية وإستراتيجية العمل الوطني .أزمة الوظائف والأدوات لا تعود لقوة الخصم واختلال موازين القوى معه فقط بل تعود لخلل البنيات والمؤسسات والنخب القائمة ،ففاقد الشيء لا يعطيه .

خيارات المنظمة مأزومة لأن بنيتها ومؤسساتها ونخبها مأزومة وفاشلة ولأن قيادتها ترهن القضية الوطنية بالمفاوضات والتسوية دون أن تفتح آفاق الفعل الشعبي على مداه والذي قد يصل للجوء إلى الكفاح المسلح ، وخيارات حماس مأزومة لأن ببيتها وإستراتيجيتها ومشروعها السياسي ألا وطني مأزوم ومرهون بإرادة غير فلسطينية حيث ترهن القضية الوطنية بمشاريع وأجندة خارجية وبالمتغيرات العربية المفتوحة على كل الاحتمالات.هكذا نظام ونخب مأزومة لا يمكنها أن تقود مشروعا وطنيا وتواجه عدوا شرسا كالعدو الإسرائيلي.

سؤال البدائل الذي يُشغل الفلسطينيين اليوم يعكس خللا إستراتيجيا أكبر من مجرد فشل مفاوضات وهو سابق لوجود الانقسام. إنه خلل استراتيجي وقع فيه (النظام السياسي الفلسطيني ) بكامله عندما وضع السلام والمفاوضات في حالة تعارض مع المقاومة وخصوصا ما بعد رحيل ياسر عرفات ، وانقسم على هذا الأساس حيث من يفاوض ويقول بالسلام أسقط خيار المقاومة ،ومن يقول بالمقاومة ويستطيع ممارستها لا يقول بالسلام ويرفض المفاوضات ولا يشارك فيها،الأمر الذي جعل (النظام السياسي) بدون إستراتيجية وطنية توافقية وبدون رؤية واضحة،وهو الأمر الذي يُعد خروجا عن منطق الحياة السياسية وعن الفهم العقلاني لها ويُعد خروجا عن كل تجارب حركات التحرر في العالم . وهو خلل في النخبة التي لا تتجدد وفي شبكة تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية ،ثم جاء الانقسام الذي كرس قطاع غزة ككيان قائم بذاته ليزيد الأمور تعقيدا،ومن بعده جاء ما يسمى بالربيع العربي ليستقطب الاهتمام وليدخل القضية الفلسطينية ضمن القضايا المؤجلة .

سؤال الخيارات والبدائل غير مطروح على الرئيس أبو مازن أو منظمة التحرير فقط، أيضا ليس مطروحا على حركة حماس فقط ،فالقضية وطنية تمس وجود ومستقبل كل الشعب الفلسطيني بملايينه الإحدى عشر.لا نعتقد أن البدائل التي يطرحها المفاوض الفلسطيني بدائل حقيقية تشكل إستراتيجية يمكنها مواجهة سياسة الحرب المعممة الإسرائيلية والتي ستكون أكثر شراسة في ظل حكومة ائتلافية بين نتنياهو وليبرمان بعد الانتخابات المبكرة القادمة، البدائل التي تطرحها القيادة تصلح للتحرك السياسي ولرفع المعنويات وتبديد حالة اليأس أو لملء الفراغ لحين من الوقت ولكنها لا تشكل إستراتيجية مواجهة،حتى الذهاب للجمعية العامة للحصول على قرار فلسطين دولة غير عضو لا يشكل خيارا أو بديلا.أيضا (دولة التمكين ) في غزة التي تراهن عليها حماس كنقطة منطلق لمدد إسلامي قادم لا يشكل بديلا وهو بالأساس ليس خيارا ولا بديلا وطنيا بل يشكل ارتدادا وخروجا على المشروع الوطني .

إذا استمرت حالة الانقسام فإن البدائل التي تطرحها منظمة التحرير لن تكون أكثر من تكتيكات داخل النهج أو السياسة القائمة أي المفاوضات والمراهنة الكلية على التسوية السياسية بالشروط الأمريكية والأوروبية.البدائل التي يقول بها المفاوضون الفلسطينيون مجرد تكتيكات قد تؤدي لتجميد الاستيطان لحين من الوقت وتجبر إسرائيل للعودة إلى طاولة المفاوضات وقد تحسن شروط المفاوض الفلسطيني ولكنها لن تنجز السلام العادل الذي يريده الفلسطينيون، إن لم يتم إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني واستنهاض الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج واحدا موحدا في إطار إستراتيجية وقيادة وطنية ،إستراتيجية تجمع بين التمسك بخيار السلام وتفعيل المقاومة الشعبية والعصيان المدني وتصعيدهما بشكل متدرج مع بقاء احتمال اللجوء للمقاومة المسلحة واردا .

أيضا المقاومة أمر مهم ومطلوب فهي تؤكد على أننا ما زلنا تحت الاحتلال سواء في الضفة أو في غزة وتؤكد حقنا الطبيعي بالمقاومة وهو حق تكفله كل الشرعيات الدينية و الدولية ،ولكن يجب أن تكون مقاومة حقيقية وليس مجرد شعارات وأن تكون مقاومة في إطار إستراتيجية وطنية وليس مقاومة حزبية ومرحلية ومرتبطة بأجندة أطراف خارجية وأن تكون المقاومة والسلام وجها عملة واحدة وليس بدائل ،بمعنى السير معا بحيث يدعم كل نهج النهج الآخر ويتم توظيف أحدهما لخدمة الآخر بما تقتضيه المصلحة الوطنية وحسب مجريات الأحداث ومتطلبات التحرك السياسي .

لمقاربة الخيارات والبدائل استراتيجيا يجب تشخيص الإشكال أو الأزمة أولا ثم البحث في الخيارات الممكنة للخروج من الأزمة نهائيا أو إدارتها بعقلانية مرحليا. وسنقارب الموضوع من خلال العناوين التالية :-

**أولا : أزمة ماذا ؟**

بمعنى هل هي أزمة مفاوضات ؟ أم أزمة مقاومة ؟ أم أزمة الانقسام ؟ أم أزمة تشكيل حكومة ؟ أم أزمة راتب في الضفة؟ أم أزمة حصار في غزة ؟.

التعامل مع الأزمة من خلال التمظهرات يعني أن بنية النظام السياسي ومكوناته المؤسساتية والحزبية سليمة وان الخلل وظيفي إداري يكمن في إدارة الأزمة فقط .والحل في هذه الحالة يقتصر على تحسين الأداء والوظائف وفتح باب الخيارات أمام النخب الحاكمة دون مس بنياتها وشرعيتها .وفي رأينا أن الأزمة أعمق من ذلك إنها أزمة النظام السياسي والمشروع الوطني برمته،والأزمات المشار إليها مجرد تداعيات أو إفرازات حتمية للخلل الاستراتيجي.

**ثانيا :أزمة من؟**

إن كانت الأزمة وظيفية فلا يترتب عليها البحث في الاستراتيجيات بل بالوسائل والأدوار كما سبق ذكره ،ولكن إن كانت الأزمة بنيوية وإستراتيجية ففي هذه الحالة يجب الغوص في البنيات العميقة والشرعيات والاستراتيجيات ،مما يعني البحث في خيارات وبدائل للنظام السياسي القائم برمته.الخلل الاستراتيجي والبنيوي يستحضر خيارات وبدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وللقيادة وللسلطة الوطنية وللانقسام .

في رأينا أن الأزمة بنيوية ووظيفة :إنها أزمة قيادة ومرجعيات وشرعيات وأزمة استراتيجيات عمل ونخب. وبالتالي فإن مكونات النظام السياسي القائم – فصائل منظمة التحرير، والفصائل الإسلامية خارجها، والمجلس التشريعي ،والسلطة- غير مؤهلة لوحدها على إخراج النظام السياسي من أزمته وأقصى ما يمكنها فعله هو إدارة الانقسام أو إدارة الأزمة وهي إدارة ستؤدي لتآكل متواصل للحق الفلسطيني ومنح إسرائيل مزيد من الوقت لاستكمال مخططها الاستيطاني والتهويدي.

هناك خيط أو حلقة مركزية تربط كل هذه الأزمات بل نعتبرها سببا فيها وهي النخبة التي قادت وتقود العمل الوطني ،ففي ظل غياب دولنة المجال السياسي ومع شكلانية السلطة فإن النخبة السياسية الفلسطينية تعتبر الفاعل السياسي الرئيس الذي يستحوذ على عملية صنع القرار وعلى توزيع وتقاسم الأدوار والمغانم وتأطير المشهد السياسي. لا فرق بين النخب في الضفة الغربية والنخب في قطاع غزة،إلا على مستوى الشعارات والأيديولوجيات ،وهو فرق شكلاني خارجي لا يغير من حقيقة الوحدة الجوانية لهذه النخب من حيث نمط تفكيرها وتعطشها للسلطة والجاه والمغانم ،وفي نظرتها الدونية للشعب .

لذلك تعيش القضية الوطنية حالة انفصال وانفصام مزدوجة :انفصال وانفصام ما بين النخب من جانب و غالبية الشعب من جانب آخر ،وانفصال وانفصام ما بين النخب والتشكيلات السياسية بمصالحها وصراعها على السلطة من جانب والواقع بما يتطلبه من مستلزمات نضالية حقيقية من جانب آخر.هذه الحالة أدت لفشل معمم للمشاريع السياسية والتنموية والاجتماعية والتحررية وصيرورة الحال للوضع الراهن المتسم بالانقسام الداخلي وانغلاق الأفق السياسي وحالة التيه والإرباك التي تعم كافة الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، حالة تيه وإرباك تشمل القضايا الرئيسة كالتسوية والسلام والمقاومة وأضيف إليها ملف المصالحة الوطنية.

إذا تُركت القضية الفلسطينية للنخب القائمة اليوم فلن يخرج النظام السياسي الفلسطيني من مأزقه وستفشل كل محاولات استنهاض المشروع الوطني.إمساك النخب السياسية بكل تلابيب الحياة السياسية يشكل عائقا أمام استنهاض مشروع مقاومة حقيقي حتى في صيغته السلمية ، ويشكل عائقا أمام استنهاض مشروع سلام حقيقي وعادل حتى في إطار قرارات الشرعية الدولية ، وسيبقى كل طرف – فتح وحماس- يجتر الشعارات ويرمي بالمسؤولية عن فشله على عاتق الطرف الثاني ،فيما القيادات النافذة في كل طرف تعرف حقيقة أن فشلها لا يعود لمناكفات أو أخطاء الطرف الثاني، بل فشلها يكمن في ذاتها : نهجا ومصالح ذاتية وفئوية بات لها الأولوية على المصلحة الوطنية،هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل استطاعت تدجين وتطويع غالبية النخب السياسية والمدنية وإن بدرجات متفاوتة،بالإضافة إلى معادلة دولية جدية خلقت الظروف المواتية للانقسام وتعمل على ديمومته.

ففيما يشبه المفارقة الخطيرة أن فشل ودمار المشروع الوطني التحرري والفشل المُعمم لكل مكونات النظام السياسي وحالة البطالة والفقر التي يمر بها الشعب ،لا تنعكس على واقع نخب الأحزاب والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني،فخراب ودمار وضياع الوطن والمشروع الوطني يواكبه تَشَكُل نخب حزبية ومدنية تتسم بالثراء والنفوذ والامتيازات غير المسبوقة ،الأمر الذي يحتم ربط الأمور بعضها ببعض من خلال معادلة بسيطة تقول بأن اغتناء هذه النخب ثمنه تضييعها للوطن أو تخليها عن مسؤوليتها عن تحرير الوطن والدفاع عن كرامة المواطن .لا فرق بين نخبة حركة فتح في الضفة حيث غِناها وامتيازاتها مقابل سكوتها – ولو كان عن عجز- عن الاستيطان والتهويد ،أو نخبة حماس في غزة حيث غِناها غير المسبوق واستمرارها في السلطة ثمنه تخليها عن المقاومة المسلحة في فلسطين 48 أولا ثم في الضفة ثم عبر الحدود بين غزة وإسرائيل وقيامها بدور الحارس للحدود الجنوبية مع إسرائيل.ولا فرق بين فساد النخب السياسية وفساد نخب المجتمع المدني ،بل إن فساد المجتمع المدني لا يقل خطورة عن فساد النخب السياسية ،لأن فساد الأولين خارج نطاق المحاسبة والرقابة سواء من المجتمع أو من الحكومتين أو من الجهات المانحة.

هذه النخب التي باتت أسيرة مصالحها الاقتصادية وأسيرة متطلبات السلطة وأسيرة ثقافة لا تعترف بالخطأ أو بالنقد الذاتي أصبحت تتبادل ادوار الفشل دون أن تعترف بأنها فاشلة ،فبالرغم من الفشل والطريق المسدود الذي وصلت إليه منظمة التجرير والسلطة إلا أن نخبها ما زالت تتصرف وكأنها ممسكة بمقاليد الأمور وما زالت ترفض الاعتراف بالفشل،وذلك ينطبق على حركة حماس التي تخفي فشلها الوطني بالارتماء بأحضان الإخوان المسلمين ،ولذا ستستمر هذه النخب باجترار خطاب عن المقاومة أو السلام لا علاقة له بالواقع ،وتسويق انتصارات وهمية لتبرير وجودها واستمرارها في السلطة،ولكل طرف أوهامه التي يسوقها للشعب وهي أوهام إن لم تكن تعبر عن الجهل السياسي وهو أمر خطير فإنما تعبر عن تضليل مقصود للشعب وهو أخطر من الجهل.

بالرغم من حالة العداء بين فتح وحماس ومختلف النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا أننا نعتقد بأنها تتجه نحو التعايش في إطار الانقسام القائم والبحث عن مخارج غير وطنية للقضية الوطنية.

وخلاصة نقول إن الخروج من حالة التيه السياسي المُعبَر عنها بأزمة النظام السياسي يحتاج لإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير كمشروع تحرر وطني ،وإعادة البناء والتفعيل تعني استيعاب كل القوى السياسية والاجتماعية من جانب وإعادة صياغة البرنامج السياسي للمنظمة بحيث يحدد هذا البرنامج الأهداف - مرحلية وإستراتيجية- والوسائل وشبكة التحالفات.إن معادلة جديدة أو نظاما إقليميا يتشكل في المنطقة عنوانه تحالف مباشر بين الغرب والإسلام السياسي المعتدل ،وهو نظام سيعيد تشكيل دول وأنظمة حكم ،وعلينا كفلسطينيين الحذر وحسن التصرف في هذه المرحلة حتى لا يكون مشروعنا الوطني ضحية هذه المعادلة والنظام الجديد.